IWMC World Conservation Trust

تدبير الصيد البحري ودور اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالانقراض

مـقـــدمـــة

تعد مسالة التدبير الأمثل لكيفية استخدام الموارد الطبيعية للكرة الأرضية إحدى القضايا التي تطرح للبشرية باستمرار، وبما أن المواد الغذائية البحرية تزود 3 مليار نسمة بما هو ضروري إلى جانب نصف البروتينات الحيوانية والمعدنية لحوالي 40 مليون نسمة ، فقد بات من الواضح أن من الضروري التوصل إلى الحفاظ على الأنواع البحرية في مستويات معقولة .

وفي نفس الوقت ، فان الصيد البحري يشكل بالنسبة للعديد من الأشخاص أكثر من غذاء ، ذلك أن ما يفوق 500 مليون نسمة يعتمدون في عيشهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصيد البحري وتربية المائيات .

كما أننا في حاجة أيضا إلى الانكباب على دراسة العوامل البيئية الرئيسية مثل الحالة التي توجد عليها المحيطات وطرق الملاحة البحرية .

كل هذا يجعل من قضية الصيد البحري مسألة معقدة جدا. لذا ما هي الكيفية التي ينبغي أن ينظم بها الصيد البحري ؟

شبكة من التعـقيـدات

إن تداخلا بين ظروف عدة كان ذا أثر على الصيد البحري عبر العالم أجمع . فالثقافات والتقاليد تختلف من بلد إلى آخر بل حتى داخل البلد الواحد ، كما أن أنماط العيش بدورها تختلف ، وعدد السكان مرتفعا أو منخفضا والحوكمة خاضعة للمركزية أو اللامركزية إلى جانب التوسع في إنتاج مواد غذائية أخرى أو قلتها ناهيك عن تذبذب حجم المبادلات الخاصة بمنتوجات الصيد البحري .

وخلاصة القول ، فان هناك مجموعة كبيرة من العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية هي التي تحدد كيفية اشتغال قطاع الصيد البحري في مختلف البلدان، بل و في العالم أجمع .

وبحكم كونها المنظمة العالمية الوحيدة التي تهتم بالصيد البحري، فان منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تلعب دورا أساسيا في الحوكمة العالمية . علما أن منظمات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية تلعب هي أيضا دورا أساسيا في هذا المجال .

وبالرغم من أن اتفاقية التجارة الدولية لم توضع في الأساس لتشمل أنواع الأسماك غير أنها تتضمن عددا محدودا من هذه الأنواع في ملحقاتها .

ولكون الاتفاقية تتحدث باسم العالم أجمع ، فإنها تسعى إلى إيجاد السبل الواجب إتباعها في مجال الصيد البحري ،لذا وجب الإقرار بان حلولا تدبيرية مختلفة من شانها أن تنطبق على العديد من الأوضاع. فإذا ما كانت الاتفاقية أو أي أداة دولية أخرى ، غير قادرة على تحسين مخزون الأسماك بشكل فعال ، فان ذلك لا يعني التراجع عن القيام بأي شيء ، بل إن الأمر يقتضي بكل بساطة ضرورة البحث عن المنهجية الجيدة لذلك .

التحدي الذي يواجه الصيادين

في الوقت الذي تشرف فيه العديد من المنظمات الدولية على جوانب عدة من عالمنا ، فإن الأشخاص العاملين فيه غالبا ما يجدون أنفسهم مهمشين . ولعل المجال الذي ينطبق عليه ذلك أكثر من غيره هو مجال الصيد البحري حيث يواجه ملايين الأشخاص اليوم تحديين اثنين أساسيين بخصوص وسائل عيشهم .

يتعلق الأول بالصيد المفرط الذي يتسبب في استنفاذ كميات كبيرة من موارد الأسماك التي ينبغي الحفاظ عليها . ومن ثم فإن الاستغلال المفرط للصيد البحري على المدى البعيد ليس في صالح هذا القطاع ما دام انخفاض الكميات المصطادة يعني نقصا في التشغيل وتراجعا في المداخيل وتدهورا في مستوى العيش .

أما التهديد الثاني فيتعلق بالتقنين المفرط . ذلك أن فرض قيود غير مبررة على الصيد أو في حال ما إذا كانت قواعد وممارسات الصيد مكلفة جدا فلن يكون في استطاعة الصيادين الحفاظ على أنشطتهم، مما يعني أن النتيجة ستكون واحدة : انخفاض الكميات المصطادة وتراجع التشغيل والمداخيل مما يؤدي حتما إلى تدهور مستوى المعيشة .

إن قطاع الصيد البحري في حاجة إلى مساعدة المجموعة الدولية في هاتين النقطتين : تدبير الصيد بكيفية صحيحة ومنصفة بهدف التأكد من كونه يتم على نحو منظم . وفي نفس الوقت ينبغي لمنظمات التقنين الدولية والجهوية والوطنية أن تبني قراراتها على معطيات علمية متينة ومعرفة بالعوامل المحلية تلافيا لأي إجحاف يمكن أن يطال الصيادين .

وهذا يعني ضرورة إيجاد توازن تتمكن الدول بواسطته من العمل على بلورة قواعد وقوانين خاصة بالصيد البحري . كما سيكون بإمكان المسؤولين من خلال إعداد وانجاز خطط للتدبير الوطني والجهوي من الإسهام في ضمان حد أمثل لإنتاج الأسماك مع الحفاظ في ذات الوقت على المخزون .

الصيد البحري ووسائل العيش

منذ أن وجد البشر على سطح الأرض فإن الصيد البحري لعب دورا حيويا في تزويدنا بحاجياتنا الغذائية الضرورية .وهو اليوم لا يوفر لنا تغذية أساسية إلى جانب كونه عنصرا أساسيا في بناء رغد العيش للعديد من المجتمعات والثقافات المختلفة عبر العالم خصوصا بالنسبة للشعوب الأهلية والاقتصاديات الهشة .

إن الصيد البحري بالنسبة للكثير من المستهلكين الغربيين ليس سوى زيارة لأحد الأسواق الممتازة أو لمطعم . في حين أن صيد الأسماك يلعب دورا حيويا لتوفير وسائل العيش المستديمة بالنسبة للعديد من الجهات في العالم .

إن جزءا كبيرا من نشاط الصيد البحري يجري في مناطق محدودة جدا تتميز بوجود صيادين صغار .وحوالي 90 % من 4.3 مليون من سفن الصيد في العالم تشتغل في مجال 12 ميلا الساحلية ؛ في حين أن أقل من 2 % من سفن الصيد تمارس الصيد الصناعي .

ويوفر قطاع الصيد حوالي 55 مليون منصب شغل أي ما يناهز مجموع ساكنة المملكة المتحدة أو فرنسا . وحسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فحينما نضيف لهذا القطاع الأنشطة الملحقة به من قبيل المعالجة و التوضيب وكل الأشخاص المتكفل بهم فإننا نجد أن 10 إلى 12 % من ساكنة العالم تعيش على الصيد البحري .

وبالتالي فإن أي تغيير كبير في هيكلة أنشطة الصيد البحري يمكن أن يكون له أثر مدمر بالنسبة لحياة الملايين من الأشخاص . وقد أوضحت إحدى الدراسات بأن الصيادين التقليديين في تنزانيا يعتمدون على الصيد البحري في تغذيتهم وشغلهم و دخلهم .وهو وضع يتكرر في عدة جهات من العالم حيث يعد الصيادون نشطون أقوياء ، لضمان الأمن الغذائي ومكافحة الفقر .

إن كل التدابير الرامية إلى الحد من الصيد البحري ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الإنتاج الغذائي وعيش السكان . فلا ينبغي الإفراط في استهلاك الأسماك لأن من الضروري الحفاظ بالأخص على ضمان التزود بالمواد الغذائية وبأسعار رخيصة .

إن من شان فرض القيود على الصيد البحري بالنسبة للسكان الفقراء نتيجة التقنين أو الإفراط في الصيد في مناطق تتسم بإمكانيات اقتصادية محدودة من شأنها أن تؤدي بالنسبة لهم إلى آثار مدمرة .

المزايا الاقتصادية والتجارية

تعتبر منتوجات الصيد البحري من بين المواد الغذائية الأكثر تسويقا لكونها تحتل 37 % من حجم الإنتاج العالمي للمبادلات العالمية حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) . كما أن البلدان النامية تساهم بـ 55 % من الصادرات العالمية للأسماك وتمثل قيمة مجموع التجارة العالمية للأسماك ما يناهز 109 مليار دولار أمريكي سنة 2010 .

تعد تربية الأسماك القطاع الغذائي الذي يشهد أعلي نسبة نمو في العالم تناهز 8.8 % سنويا . وقد أنتجت تربية الأسماك سنة 2010 : 59.9 مليون طن من منتوجات الصيد بقيمة بلغت 119 مليار دولار أمريكي . وقد تقوي هذا الإنتاج بفضل الطلب المتزايد على الأسماك بحيث سيبلغ الإنتاج العالمي للصيد البحري وتربية الأسماك حوالي 172 مليون طن سنة 2021 علما أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة سيخص تربية الأسماك .

وتشير التقديرات إلى أن صادرات الأسماك ومنتوجات الصيد البحري ستعرف ارتفاعا بسبب الطلب المتزايد وعولمة الأنظمة الغذائية وتطبيق الابتكارات التكنولوجية . و علاوة عن كونه سيوفر الغذاء للمزيد من السكان ، فان نمو تجارة الصيد البحري سيرفع من وتيرة النمو الاقتصادي فضلا عن كونه أحد المحفزات الأساسية للاقتصاديات النامية .

تدبير الصيد البحري

يعرف تدبير الصيد البحري نجاحا في بعض المناطق مثل ألاسكا ـ حيث تتم المحافظة على مستويات عليا من مخزون سمك السلمون وسمك النازلي مع صيد بحري أمثل، الشيء الذي يعكس مدى ما يمكن انجازه على نحو ايجابي عند إتباع أسلوب تعاوني فعال . ومؤخرا فإن مؤشرات ايجابية أظهرت على المستوى الجهوي أن التعاون ضروري ما بين مختلف الدول . وقد طبقت اللجنة الدولية للمحافظة على سمك التون في المحيط الأطلسي نظاما للتدبير يسمح لمخزون التون الأحمر بان يتجدد إلى جانب قيام الدول المتوسطية بوضع خطة لتدبير المرجان الأحمر .

والملاحظ أن التدبير الفعال في العديد من بلدان العالمين الثاني والثالث ، تعتريه صعوبات بسبب انعدام الموارد الضرورية لتقييم مخزون الأسماك بدقة، وتحصيل معطيات مضبوطة حول قطاع الصيد البحري، وتفتيش سفن الصيد ، والأسر والمراقبة وشرطة الصيد المفرط والصيد غير الشرعي . وهذا يعني أن المساعدة الثنائية ـ مثلما هو الحال بالنسبة للنرويج التي تدعم قطاع الصيد في كل من موزنبيق ولفيتنام ونيكاراغوا ـ أساسية إذا ما أردنا نشر أحسن الممارسات في مجال تدبير الصيد البحري على أوسع نطاق .

اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالاقتراض والصيد البحري

بحكم مسؤوليتها في مجال المتاجرة بالأنواع المهددة بالانقراض وإشعاعها الدولي، فإن لاتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين القدرة على التأثير في السياسات والممارسات الخاصة بالصيد البحري . غير أنه لم تنط بالاتفاقية مهمة تدبير الصيد البحري العالمي كما أنها لا تتوفر لا على الصلاحيات ولا القدرة والموارد التي تسمح لها القيام بذلك .ودون اعتبار الأمر مفاجأة ، فإن ما أدرج من صيد بحري في لوائح الاتفاقية لم يعرف أي نجاح يذكر .

ومن بين الأسباب المؤدية لذلك أنه عندما يتم تطبيق مقتضيات الاتفاقية على الأنواع البحرية فإن تنفيذها يصير معقدا إلى حد كبير . فقد تم تسجيل سمك نابليون سنة 2004 غير أن تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من الاتجار به تأخر بسبب العديد من المسائل التقنية والإدارية .

وما يزيد في الأمر ارتباكا اقتراح إضافة تسجيل القرش في الاتفاقية (dp 16)سنة 2013 . لقد كان من السهل جدا مراقبة سمك النابليون أكثر من القرش الذي يتم اصطياده بصفة عرضية . مما يعني أن الصيادين والموظفين في العديد من البلدان سيكونون ملزمين بتخصيص وقت للتصريح بصيدهم العرضي طبقا لمقتضيات الاتفاقية. والحال أن العديد من الدول لا تمتلك القدرة على تفعيل وتطبيق هذه المساطر المعقدة .

كما أن من شأن لوائح الاتفاقية أن تفضي أحيانا إلى عواقب غير متوقعة . فقد أدى تسجيل " محار الملكة " سنة 1994 إلى مساعدة جمايكا على تدبير هذه الأنواع بفعالية غير أنه دفع بعض الصيادين، عن حسن نية في بلدان أخرى، إلى ممارسة الصيد المحظور الشيء الذي نجمت عنه مشاكل محلية خطيرة .

المتاجرة بالأنواع المسجلة في الملحق 2 , فما دام المسؤولون المحليون لم يتمكنوا من فرض احترام هذا المنع اللا شعبي فقد استمر التقاط فرس البحر إن لم يكن قد تزايد . كما أن مراسيم محلية جديدة موجهة لتحسين استدامة صيد فرس البحر تناقض التشريعات الوطنية التي هي بدورها غير مطبقة .

وهناك أمثلة عديدة من هذا النوع توضح بعضا من الصعوبات التي تواجهها الدول عند تطبيقها للوائح اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالانقراض بالنسبة للأنواع البحرية. والمشكل لا يكمن في نزاهة الدول بقدر ما يتعلق بالتعقيد الذي تتسم به الاتفاقية المذكورة .

لقد بات هناك إقرار بهذه القضايا ضمن الاتفاقية حيث تبين أن المشاكل ترتبط بالديناميات المحلية . وقد توصلت لجنة الاتفاقية الخاصة بالحيوانات إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي إعطاء الأولوية للاشتغال على تدبير جيد للاتفاقية عوض اللوائح الملحقة بها ، وقد أكدت هذه الخلاصة مجددا في اجتماعاتها الأخيرة . فإذا ما وصلت اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالانقراض في وضع لوائح بالمواد البحرية المشغلة تجاريا دون أن تكون لها الوسائل الضرورية التي تسمح لها بتفعيل التدابير اللازمة، فإن المنظمة ستفقد مصداقيتها . ومن جانب آخر، فإن من شأن عدم الرضى المترتب عن عدم تسجيل الأنواع البحرية في الاتفاقية أن يدفع بعض الدول إلى التعبير عن تحفظاتها الشيء الذي سيجعل هذه الإعلانات غير ذات جدوى حتى على المستوى النظري .

هل بإمكان اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالانقراض ان تساعد على تدبير الصيد البحري ؟

ان العقود المقبلة ستشهد ولاشك تحولات كبرى على مستوى تدبير الصيد البحري العالمي . وسيكون من اللازم استبدال سوء الحوكمة والتدبير والممارسات التي تطبع جزءا كبيرا من الصيد البحري اليوم ببرامج أكثر فاعلية واستدامة .

إذا ما أردنا للاتفاقية التجارية الدولية أن تلعب دورا بالنسبة للصيد البحري ، فإن من الضروري وضع إطار يعتمد من اجل الاستجابة لاقتراحات التسجيل لقاعدة من المعايير العلمية والبيولوجية وتحديد دور التجارة الدولية بدقة وتقييم كل من فعالية أنظمة التدبير القائمة برمتها وأثر ذلك على وسائل العيش ، وعلاوة على ذلك ينبغي توضيح الجوانب العملية والجدوى من كل مشروع بشكل مفصل .

إن أغلب الدول المنتمية لاتفاقية التجارة الدولية هي في نفس الوقت أعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمات أخرى تسهر كلها على تدبير الأنواع البحرية . ومن ثم فإن الوسائل متوفرة بالنسبة للدول المنتمية لاتفاقية التجارة الدولية بالنسبة لتحسين تدبير صيدها البحري دون اللجوء إلى التعقيدات المتعلقة بلوائح إضافية . فلا معنى لقيام اتفاقية التجارة الدولية باللجوء إلى إضافة متطلبات جديدة إلى تلك التي تفرضها نفس الدول الأعضاء وداخل كل بلد ومن لدن نفس الإدارة ونفس الوزارة ونفس الموظفين .

إن لوائح اتفاقية التجارة الدولية لا يمكن أن توفر الحلول السحرية المثلى لتجدد الأنواع البحرية كما ينادي بذلك بعض المتحمسين لها . وبذلا من ذلك ، ينبغي اعتبارها الآلية الوحيدة للمحافظة الممكنة ضمن مجموعة من الظروف المعقدة .

وللأسف الشديد ، فإن عملية التسجيل في بعض الحالات يمكن أن تشكل عملا غير مناسب من شأنه أن يعرقل التدبير الفعال لبعض الأنواع ، كما أن الاحتفاظ بتسجيل بعض أنواع الأسماك البحرية في اتفاقية التجارة الدولية من شأنه هو أيضا أن يؤثر سلبيا على وسائل عيش بعض الجهات الأكثر فقرا في العالم ودون أن يكون لذلك أي نتائج ايجابية بخصوص المحافظة على الأنواع المعنية .

مـلـخـص

- من اللازم أخذ الاختلافات العديدة ما بين الدول بعين الاعتبار بالنسبة لكل خطة عمل تخص الصيد البحري : الثقافات والتقاليد و مستويات العيش واختلاط السكان والحوكمة وإنتاج الغذاء وحجم تجارة منتوجات الصيد البحري .

- تنطبق حلول التدبير المختلفة على مجموعة متباينة من الأوضاع . فإذا ما كانت الاتفاقية أو أي أداة دولية أخرى – غير قادرة على تحسين مخزون الأسماك بشكل فعال ، فان ذلك لا يعني التراجع وعدم القيام بأي شيء ، بل إن الأمر يقتضي بكل بساطة ضرورة البحث عن المنهجية الجيدة لذلك .

- إن الصيد البحري في حاجة إلى تدبير صحيح ومنصف بهدف التأكد من كونه يتم على نحو منظم . وفي نفس الوقت ينبغي لمنظمات التقنين الدولية والجهوية والوطنية أن تبني قراراتها على معطيات علمية متينة ومعرفة بالعوامل المحلية تلافيا لأي إجحاف يمكن أن يلحق بالصيادين .

- من الضروري إيجاد توازن تتمكن من خلاله الدول من العمل على بلورة قواعد وقوانين خاصة بالصيد البحري كما سيكون بإمكان المسؤولين من خلال إعداد وانجاز خطط للتدبير الوطني والجهوي من الإسهام في ضمان حد أمثل لإنتاج الأسماك مع الحفاظ في ذات الوقت على مخزونه .

- إن كل التدابير الرامية إلى الحد من الصيد البحري ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الإنتاج الغذائي والعيش الكريم للسكان . إن من شان فرض القيود على الصيد البحري نتيجة التقنين أو الإفراط في الصيد أن يؤدي إلى آثار مدمر ة بالنسبة للسكان .

- يلعب الصيد البحري دورا أساسيا لضمان وسائل العيش المستدامة بالنسبة للعديد من الجهات في العالم . إن جزءا كبيرا من نشاط الصيد البحري يجري في مناطق محدودة جدا تتميز بوجود صيادين صغار . وحوالي 90 % من 4.3 مليون من سفن الصيد في العالم تشتغل في مجال 12 ميلا الساحلية ؛ في حين أن اقل من 2 % من سفن الصيد تمارس الصيد الصناعي .

- إن الصيد البحري لا يسهم في توفير الغذاء الأساسي فحسب ، بل إنه العنصر الأساسي المهيكل للعيش الكريم للعديد من المجتمعات والثقافات المختلفة عبر العالم خصوصا بالنسبة للشعوب الأصلية والاقتصاديات الهشة.

- يوفر قطاع الصيد البحري حوالي 55 مليون منصب شغل أي ما يناهز مجموع ساكنة المملكة المتحدة أو فرنسا . إن مابين 10 و 12% من ساكنة العالم تعتمد في عيشها على الصيد البحري .

- تعتبر منتوجات الصيد البحري من بين المواد الغذائية الأكثر تسويقا ، وتساهم البلدان النامية بـ 55% من الصادرات العالمية للأسماك وتمثل قيمة مجموع التجارة العالمية للأسماك ما يناهز 109 مليار دولار أمريكي .

- تواجه العديد من الدول صعوبات في تفعيل لوائح اتفاقية التجارة الدولية لأنواع الوحيش والنبات البريين المهددة بالانقراض الخاصة بالأنواع البحرية بسبب التعقيد الذي تتسم به المجالات المستهدفة، كما أن من شأن إضافة لوائح أنواع الأسماك للاتفاقية المذكورة أن يؤثر سلبا على وسائل عيش بعض الجهات الأكثر فقرا في العالم دون أن يكون لذلك أي نتائج ايجابية بخصوص المحافظة على الأنواع المعنية . وإذا ما واصلت الاتفاقية وضع لوائح بالموارد البحرية المستغلة تجاريا دون أن تكون لها الوسائل الضرورية التي تسمح لها بتفعيل التدابير اللازمة فإن المنظمة ستفقد مصداقيتها .

IWMC World Conservation Trust

www.iwmc.org

Follow us on **Twitter @iwmcwct**

© IWMC World Conservation Trust - January 2013